

النقد الغربي للفكرة الديمقراطية (النظرية والتطبيق)

د/عبدالعزیز صقر - مصر

رئيس جمعية العلم للجميع العربية لنشر العلم ورعاية الموهبين - القاهرة

ملخص البحث:

قد يبدو لكثير من الشرقيين أن مناهضة أو نقد الديمقراطية معناه رفض كل ما له صلة بالحرية والمساواة والعدالة، وتأييد كل مظاهر القهر والبطش. لقد تحولت الديمقراطية عندنا إلى مفهوم سلطوي، يخشى الباحثون التعرض له بالدراسة والنقد، والغريب أن هذا ليس هو موقف الغربيين أنفسهم؛ فالديمقراطية عندهم كغيرها من أشكال الحكم الأخرى، وهي ليست النظام الأمثل دائماً.

الأصول التاريخية للمفهوم الديمقراطي للحكم يرجع للفكر اليوناني، فهو نقطة الانطلاق في دراسة تاريخ الفكر والتطبيق الديمقراطي الغربي، ومع ذلك فإن المفهوم الديمقراطي للحكم في التقاليد اليونانية جاء متبايناً بين مؤيد ومعارض، ولو نظرنا إلى الديمقراطية في الخبرة الرومانية سنجد أنها تقدم معارضة ثابتة للديمقراطية كنظام وحيد للحكم.

لم تعرف أوروبا في العصر الوسيط المفهوم الديمقراطي للحكم، فالظلام الذي عاشت فيه آنذاك حجب عنها النور الذي كان يشع من الشرق الإسلامي.

لقد انبثق عصر النهضة في أوروبا فقط عندما تم استبعاد تدخلات الكنيسة الكاثوليكية في نطاق العلم، وفي مجال السياسة على السواء. وقد وجد الأوروبيون في الديمقراطية ملجأً من تعسف الكنيسة واضطهادها، لذا عادت أوروبا من جديد تناقش المسألة الديمقراطية - التي اختفت طوال فترة العصر الوسيط - وتطبق الديمقراطية كأسلوب للحكم، وتصدره كأمثل نظام من أنظمة الحكم.

ومن حينها والديمقراطية حلت محل المسيحية، وتحولت إلى دين أوروبا الجديد، فسعت الحكومات لنشرها وفرضها، منذ حملات نابليون إلى حملات بوش وجيوشه «للجهاد» في سبيل نشر الديمقراطية الأمريكية، وإبادة كل من يقف في طريقها.

وبات واضحاً أنه في ظل الحكم الديمقراطي أصبح كل شيء مباحاً، وممكنًا شراؤه، ومن الناحية الواقعية فإن الكثرة لا تستطيع أن تحكم، فإن قلة من محترفي العمل السياسي في أوروبا هي التي تضطلع بها، وإن عامة الشعب بعيدة تمامًا عن سدة الحكم، ولذلك بدت الديمقراطية للكثيرين من المفكرين الغربيين كمجرد وهم وخيال.

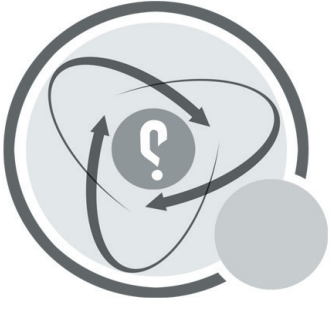
الشواهد تبرهن على أن الديمقراطية - في النظرية وفي التطبيق - لم تعبر دائماً عن حقيقة الإدراك، أو الواقع السياسي الغربي، وأنها ومنذ عُرفت في التقاليد اليونانية القديمة، وحتى هذه اللحظة لم تزق إلى مستوى المثالية في التنظير، أو الاستمرارية والمصدقية في التطبيق.

أفكار ومقتطفات

- لقد أضحت الديمقراطية مفهوماً مثاليًا يسمو على كل نقد، وينظر إليها كأفضل شكل من أشكال الحكم المختلفة التي عرفتها البشرية.
- الغريب أن هذا ليس هو موقف الغربيين أنفسهم الذين ابتدعوا هذا المفهوم، وطوّروه عبر تاريخهم الممتد من العصر اليوناني وحتى هذه اللحظة! فالديمقراطية عندهم - كغيرها من أشكال الحكم الأخرى - لها ما لها وعليها ما عليها، وهي ليست النظام الأمثل دائمًا أو في كل الحالات.
- اعتبر أوتانيس (Otanis) (القرن الخامس ق.م) أن معيار الحكم المثالي يكمن في العَدَد. وعلى هذا الأساس اعتبر الملكية أسوأ أشكال الحكم؛ لأنها تقوم على سلطة الفرد الواحد، وفُضِّل الديمقراطية باعتبارها سلطة الأكثرية التي تحافظ على ملكية الشعب، وتستند إلى إرادته، وتساوي بين الجميع أمام القانون، وتُخضع الحكومة ذاتها لرقابة الشعب.
- الديمقراطية الرومانية لم تكن تعني أكثر من رفض نظام توارث السلطة، وضرورة حماية كرامة الفرد بحد أدنى من الحقوق والضمانات. والحضارة الرومانية بطبيعتها حضارة أرسقراطية ترفض المبدأ الديمقراطي في الحكم، وتقوم على تقديس الأوضاع القائمة، وعدم توفير مناخ الحرية اللازم حتى لعملية تقييم الأوضاع السياسية.
- إن الظلام الذي عاشت فيه أوروبا في هذا العصر حجب عنها النور الذي كان يشع من الشرق الإسلامي، سواء فيما يتعلق بالممارسات السياسية القائمة على الشورى، أو بحركة الترجمة التي نقلت الخبرة الديمقراطية اليونانية إلى اللغة العربية. فقط عندما تمكّن الفكر الإسلامي من العبور عبر الحدود الأوروبية من خلال ألبرتوس الكبير وتوماس الأكويني، بدأت أوروبا تتعرف على تراثها اليوناني المرتبط بأشكال الحكم.
- انبثق عصر النهضة في أوروبا فقط عندما تم استبعاد تدخلات الكنيسة الكاثوليكية في نطاق العلم، وفي مجال السياسة على السواء. وقد وجد الأوروبيون في الديمقراطية بالذات ملجأً من تعسف الكنيسة واضطهادها ومسوغاً لمقاومة الطغيان، لذا عادت أوروبا من جديد تناقش المسألة الديمقراطية - التي اختفت طوال فترة العصر الوسيط - وتطبق الديمقراطية كأسلوب للحكم وتتنقده وتطوره، بل وتصدره كأمثل نظام من أنظمة الحكم، و«تجاهد» في سبيله كما كانت تجاهد من قبل في سبيل المسيحية.
- لا شك أن الديمقراطية الغربية - من الناحية النظرية - تستمد قوتها وجاذبيتها من تلك المفردات الإيجابية التي تتضمنها عملية التعريف، من قبيل الحرية والكرامة والحقوق والضمانات وأمثالها.

- على الرغم من ادعاء باقي الحكومات الغربية إيمانها بالفكرة الديمقراطية (التي تُفترض: تداول السلطة، وعدم التمييز بسبب الدين أو الجنس، والحقوق المتساوية للأغلبية والأقلية، وعدم الانتقاص من حقوق الأقليات) فإن واقع سائر الدول التي تنتمي إلى الإطار الحضاري الغربي يؤكد تعصب وطغيان الأغلبية في هذه الدول، وحرصها على إصدار القرارات والقوانين، ودعم الممارسات التي من شأنها أن تنقص من حقوق الأقليات وتحول دون استيلائها على السلطة، أو حتى المشاركة فيها.
- إذا كانت السلطة بطبيعتها مفسدة لأصحابها ومتدلية بهم دومًا إلى التعسف، فما حال أصحاب السلطة في النظم الديمقراطية، وهم في الأساس «انتهازيون مجمعون في مجالس (برلمانات) تتسلط باسم كائن خيالي لا وجود له هو «الأمة»، وتدعي أنها إنما تعبّر عن إرادته، ومن ثم تنطلق في تسلطها من غير قيد أو مسئولية؛ تبعًا لضياح المسئولية بتعدد المسؤولين.
- أثبتت الدراسات أن ثلث المحرّرين الغربيين تقريبًا لا يقبلون الفكرة الديمقراطية أو الترويج لها في كتاباتهم. وتمثل نسبة ٦٩٪ من البريطانيين و٦٨٪ من الفرنسيين و٦٣٪ من الأمريكيين أعلى نسبة أمكن التوصل إليها لأولئك المحرّرين الذين يفضلون استخدام هذه الكلمة في العالم الغربي. ولم تكن هذه النسبة تزيد عن ٤٠٪ في ألمانيا عند منتصف القرن الماضي.
- إن متابعة العملية الانتخابية الأمريكية - الديمقراطية - تظهر بوضوح أن ثمة هبات كبيرة تقدمها الشركات والمنظمات الأمريكية المختلفة للمرشحين للرئاسة وعضوية الكونجرس؛ مقابل حق الدخول إلى واشنطن والتأثير في القرارات الصادرة بحقها.
- الديمقراطية - في النظرية وفي التطبيق - لم تعبر دائمًا عن حقيقة الإدراك أو الواقع السياسي الغربي، وإنها ومنذ عُرفت في التقاليد اليونانية القديمة وحتى هذه اللحظة لم ترقَ إلى مستوى المثالية في التنظير؛ أو الاستمرارية والمصادقية في التطبيق.
- دأب بعض الحكام والمفكرين في عالمنا العربي والإسلامي على الانطلاق من المفهوم الديمقراطي الغربي للحكم؛ باعتباره مفهومًا مثاليًا وعالميًا وصالحًا للتطبيق على كافة الخبرات، وفي كل الظروف، وأنه صياغة أمينة لواقع الحضارة الغربية «المتقدمة».
- حتى لو تخلينا عن قناعتنا بضرورة أن نتصدى لمشاكلنا ونختار أساليب الحكم لبلادنا من منطلق التصور الإسلامي، وفي ضوء تقاليدنا التاريخية وأوضاعنا الحضارية وظروفنا الراهنة، وحتى لو قبلنا إمكانية استيراد وتطبيق النظريات والتطبيقات الغربية في واقعنا المحلي، بغض النظر عن اختلاف الطبيعة الحضارية، وخصائص الواقع القائم والإدراك الجماعي، فكيف نقبل تصورات غربية ثبت تجريبيًا أن الواقع الغربي ذاته قد لفظها؛ لاصطدامها مع إدراكه السياسي ووعيه الجماعي، بسبب المشكلات الضخمة التي ترتبت على تطبيقها؟!

- ليس من العلمية ولا من الواقعية في شيء أن ننقل نظريات أو تصورات أو تطبيقات لا تتعارض فقط مع واقعنا الحضاري وإدراكنا السياسي، بل ومع الإدراك الغربي ذاته، الذي أوجدها في ظروف تاريخية معينة، ثم بات يتنكر لها بعدما اختلف الواقع المعاصر في طبيعته وخصائصه عن ذلك الواقع الذي أفرزها ودعا إلى تطبيقها.



النقد الغربي للفكرة الديمقراطية (النظرية والتطبيق)

د/عبد العزيز صقر - مصر

رئيس جمعية العلم للجميع العربية لنشر العلم ورعاية الموهبين - القاهرة

الديمقراطية هو الخيار الوحيد أمام كل دول العالم، فلا يزال علماء السياسة ورجال الفكر الغربيون يدركون حقيقة الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم، الذي قد يكون وقد لا يكون الأمثل لمجتمع ما أو في وقت ما. (١)

والحقيقة أن عملية تقييم المفهوم الديمقراطي للحكم بدأت في التقاليد الغربية منذ لحظة ولادته كفكرة، وتطبيقه كنظام للحكم في آثينا. (٢)

الأصول التاريخية للمفهوم الديمقراطي للحكم:

يمثل الفكر اليوناني إذن نقطة الانطلاق في دراسة تاريخ الفكر والتطبيق الديمقراطي الغربي. وقد نشأ الفكر السياسي اليوناني عامة في واقع تاريخي، أو إطار حضاري معين، متأثرًا به ومؤثرًا فيه، وبالتالي فإن مجمل الآراء والأفكار السياسية التي طرحها فلاسفة الإغريق القدماء عامة، أو بخصوص أشكال الحكم على وجه الخصوص، أو فيما يتعلق بالديمقراطية على وجه أخص، هي في الحقيقة وليدة تلك البيئة بأوضاعها الاجتماعية والسياسية والجغرافية والدينية والاقتصادية وغيرها.

قد يبدو لكثير من الشرقيين أن مناهضة أو نقد الديمقراطية معناه رفض كل ما له صلة بالحرية والمساواة والعدالة، وتأييد كل مظاهر القهر والبطش. لقد تحولت الديمقراطية عندنا إلى مفهوم سلطوي، يخشى الباحثون التعرض له بالدراسة والنقد. إن نقد الديمقراطية معناه - عندنا - دعم الديكتاتورية ونظام الحكم الشمولي.

لقد أضحت الديمقراطية مفهومًا مثاليًا يسمو على كل نقد، ويُنظر إليها كأفضل شكل من أشكال الحكم المختلفة التي عرفتها البشرية.

الغريب أن هذا ليس هو موقف الغربيين أنفسهم الذين ابتدعوا هذا المفهوم، وطوّروه عبر تاريخهم الممتد من العصر اليوناني وحتى هذه اللحظة!

فالديمقراطية عندهم - كغيرها من أشكال الحكم الأخرى - لها ما لها وعليها ما عليها، وهي ليست النظام الأمثل دائمًا أو في كل الحالات. ورغم أن متعاطي السياسة الغربيين الآن يتعمدون تجاهل هذه الحقيقة، ويسعون لفرض الاعتقاد بأن خيار

تنتمي الحُبث؛ ولأن المؤامرات بين الخبثاء تقود إلى انحراف النظام وانهيائه.

أما «الشيخ الأوليجاركي»، وفي مقاله المنسوب إلى إكسينوفون Xenophon «دستور الآثينيين» فقد أظهر عداؤه الشديد للمفهوم الديمقراطي للحكم واصفًا إياه بحكم الأشرار؛ يعني الشعب الذي يتميز - عنده - بأقصى درجات الجهل والفوضى والفساد.

أما ألد أعداء الديمقراطية في هذه الفترة فهو أرسطوفانيس Aristophanes الذي جاهر بالتعبير عن استيائه الشديد من الديمقراطية التي أعطت السلطة للشعب الديماجوجي، وزعزت القيم الموروثة، وأفسدت المواطن الآثيني، وحولته من مواطن قوي ومحارب ورياضي وجاد إلى مواطن مريض ومنحل ونفعي وغير سوي^(٣).

وفي خطبته الشهيرة في رثاء شهداء أثينا في حروب البيلوبونيس، أكد بركليس أن أثينا هي مدرسة اليونان، وأن نظامها الديمقراطي هو أفضل النظم؛ لأنه لا يعمل لصالح أقلية أوليجاركية (كما في إسبرطة)، ولكنه يعمل لصالح الأكثرية؛ ولأنه لا يقوم على ما يقوم عليه النظام الأوليجاركي في إسبرطة من تميز وتوجيه، وإنما يقوم على المساواة والحرية؛ ولأنه نظام طبيعي يسمح لكل فرد بأداء العمل الذي تؤهله له طبيعته، على خلاف النظام الإسبرطي الذي يخضع الجميع لتدريبات شاقة بهدف خلق محاربين شجعان بغض النظر عن المؤهلات أو الميول الطبيعية لرعاياه؛ ولأنه أخيراً النظام الذي يسمح لمواطنيه بممارسة اللهو والتسلية في أوقات الفراغ، وليس النظام الذي لا يراعي مثل هذه المطالب الروحية كالنظام الإسبرطي^(٤).

يأتي بروتاجوراس Protagoras - زعيم السوفسطائيين - ليدعم صديقه بركليس في موقفه المؤيد للديمقراطية، والمعارض لتطلعات الحزب الأرستقراطي أو الأوليجاركي الآثيني. وعلى الرغم

المفهوم الديمقراطي للحكم بين خصومه وأنصاره في التقاليد اليونانية:

ابتداءً تجدر الإشارة إلى أن ثراسيماخوس Thrasymachus. السوفسطائي الراديكالي - قد رفض الديمقراطية كنظام أفضل من غيره، بل ورفض كلية فكرة نظام الحكم الأفضل؛ مؤكداً أنه لا يوجد نظام أمثل بذاته وصالح لكل زمان؛ لأن نظم الحكم - في رأيه - هي وسيلة يضعها الأقوياء لإشباع غرائزهم في السيطرة، ولإشباع حاجاتهم الطبيعية بدافع من أنانيتهم.

على أن هذا الرفض السوفسطائي للفكر المثالي عن أشكال الحكم بصفة عامة؛ لم يحل دون إيناع هذا الفكر في تلك المسألة بالذات، والتي أصبحت تشكّل المحور الثاني الذي دار حوله الفكر الهيليني، بالإضافة إلى المحور الأول، والذي تمثل في ظاهرة دولة المدينة Polis - State City.

فقد اعتبر أوتانس Otanes (القرن الخامس ق.م) أن معيار الحكم المثالي يكمن في العدد. وعلى هذا الأساس اعتبر الملكية أسوأ أشكال الحكم؛ لأنها تقوم على سلطة الفرد الواحد، وفضل الديمقراطية باعتبارها سلطة الأكثرية التي تحافظ على ملكية الشعب، وتستند إلى إرادته وتساوي بين الجميع أمام القانون، وتُخضع الحكومة ذاتها لرقابة الشعب.

وعلى العكس من ذلك، فقد رفض ميجابس Megabyse (القرن الخامس ق.م) المعيار العددي كأساس للحكم المثالي؛ معتبراً أن سلطة الشعب لا تصلح للحكم الشديد؛ لأن الجمهور يفتقد عادة للمؤهلات التي تجعله من أهل التفكير والرأي، وهو في جموحه وسفاهته أخطر من مغالاة وفساد الحاكم الطاغية، على الأقل؛ لأن هذا الأخير يعرف كيف يفكر قبل أن يقوم بعمل ما، وهو ما يفتقده العمل الشعبي. أما أفضل معيار للحكم المثالي عنده فهو «الأفضلية» التي تتأتى لبعض الأفراد، والتي تؤهلهم دائماً لإبداء الرأي السديد ومن ثمّ للقيادة.

داريوس Darius بدوره يرفض الديمقراطية؛ لأنها

البيبلونييس التي انهزمت فيها آثينا بربع قرن تقريباً، وقبل إعدام مُعلّمه سقراط بحوالي ٢٨ عامًا. وقد كان لهذين الحدثين أثرهما البالغ في تشكيل موقف أفلاطون من النظام الديمقراطي الآثيني الذي انهزم من إسبرطة الأوليجاركية عام ٤٠٤ ق.م، وأعدم معلّمه الكبير سقراط عام ٣٩٩ ق.م.

وقد ربط أفلاطون بين هذه «المصائب»، وبين النظام الديمقراطي، وأكد أنها لن تتوقف طالما استمر هذا النظام الذي يقوم على الجهل والأنانية، والفتن والاضطرابات، وعدم الكفاءة والسلبية والرشوة واحتقار المبادئ، والمساواة بين غير المتساويين، وغيرها من الصفات الشريرة التي تزدهر في ظل هذا النظام.^(٦)

وقد عارض أفلاطون بصراحة وقوة النظام الديمقراطي - كما عرفته آثينا - ووصفه بأنه نظام ديماجوجي غير أخلاقي، بل وجّده من وصف النظام السياسي حين اعتبره معرضاً للفساد، على أساس أن الحرية الكاملة التي يقوم عليها قادت إلى حالة من الفوضى والغرور، حتى بات كل فرد يمتلك دستوراً الخاص، ويعتقد في قدرته على عمل كل شيء.

تأسيساً على ذلك أعلن أفلاطون رفضه لشكل الحكم الديمقراطي، وقَدّم شكل الحكم الفكروقراتي كبديل أفضل، وكشكل كامل من أشكال الحكم، وذلك في كتابه «الجمهورية»^(٧)، أما الديمقراطية فقد صنفها ضمن نُظم الحكم الفاسدة التي ذكرها في «الجمهورية» في سياق عرضه للتطور المنطقي لنظم الحكم، أو الانحطاط المنطقي للنظام الفكروقراتي الكامل. وهو لم يجعل الديمقراطية نظاماً فاسداً فحسب، ولكنه جعله في مرتبة متردية بين النظم الفاسدة؛ إذ جعله في المرتبة قبل الأخيرة في سلم الانحطاط، وهي المرحلة التي تسبق

من أن بروتاجوراس لم يسهم بشكل مباشر في هذا الجدل الدستوري إلا أنه زعم - في الأسطورة المعروفة باسمه - أن الإله زيوس قد منح الجميع الفن السياسي، أو فن الحكم The Art of Ruling، وبالتالي فإن ممارسة العمل السياسي لا يجب أن تكون حكراً على فئة دون سائر الشعب.

أما كليكيلز Calicles - السوفسطائي الراديكالي الأرستقراطي الآثيني - فقد هاجم الديمقراطية بشدة، واعتبرها ضد الطبيعة؛ لأنها تُخضع الأفضل والأقوى - يعني الأرستقراط Aristocrats، للأدنى والأضعف - يعني الشعب، وتفرض المساواة بين غير المتساويين. ولم يقف كليكيلز عند هذا الحد، ولكنه جاهر بدعوة أفراد الأقلية «الأفضل» The Best للأخذ بثأرهم من الشعب، وتحطيم هذا النظام الديمقراطي «المخالف للطبيعة».

سقراط Socrates (٤٦٩ - ٣٩٩ ق.م) أيضاً رفض فكرة بروتاجوراس عن امتلاك الجميع لفن السياسة، ومن ثم حق الجميع في العمل السياسي، وحصر معرفة فن السياسة في قلة تتميز بالفضيلة؛ لأن الفضيلة - عنده - هي المعرفة، وطالب بأن تتركز السلطة في يد هذه القلة التي تتميز بالمعرفة.^(٥)

وعلى هذا الأساس هاجم سقراط المفهوم الديمقراطي للحكم كما جسّدته آثينا؛ لأنه يجعل الحكم من نصيب أغلبية من «الإسكافيين والبّائين والباعة المتجولين والأقاقين» الذين لا معرفة عندهم بمعنى السياسة، ولا دراية لديهم بفن السياسة.

وفي عام ٤٢٧ ق.م - تقريباً - ولد عدو جديد للديمقراطية، وتوفرت لديه الأسباب التي تدعوه لبغض هذا الشكل من أشكال الحكم بالذات، إنه أفلاطون Plato الذي ولد قبل نهاية حروب

أعلن أفلاطون رفضه لشكل الحكم الديمقراطي.. وقَدّم شكل الحكم الفكروقراتي كبديل أفضل وكشكل كامل من أشكال الحكم، وذلك في كتابه «الجمهورية»

لذلك أم لا، بل تكتفون بمجرد اختياركم إياهم !^(٩) وأخيرًا نصل لأرسطو Aristotle (٣٨٤-٣٢٢ ق.م) الذي -بدوره- يرفض الديمقراطية، وبخاصة تلك التي لا تحترم القانون، والتي يسميها الديماغوجية، ويصفها بالفساد والانحراف؛ بسبب ما تتميز به الطبقة الحاكمة فيها من جهل وحسد وانحطاط، وبسبب عدم امتلاك هذه الطبقة لمؤهلات القيادة^(١٠)، وحين

يصبح الشعب هو الملك - كما يقول أرسطو - ويفقد القانون سيادته، تتحول الديمقراطية إلى الديماغوجية التي تستبدل الأوامر الشعبية بسيادة القانون^(١١)، وبطبيعة الحال فإن ارتكاز الحكم على هذه الطبقة

لم يكن ليرضي كبار الفلاسفة كسقراط وأفلاطون وأرسطو وغيرهم.

وفي تصنيفه السداسي لأشكال الحكم الذي قدّمه في كتابه «السياسة» وضع أرسطو الديمقراطية ضمن أشكال الحكم المنحرفة، أو الفاسدة التي لا تسعى لتحقيق المنفعة العامة.^(١٢)

موضع الديمقراطية في الخبرة الرومانية:

تأتي الحضارة الرومانية لتقدم معارضة ثابتة للديمقراطية كنظام وحيد للحكم. فالديمقراطية الرومانية لم تكن تعني أكثر من رفض نظام توارث السلطة، وضرورة حماية كرامة الفرد بحد أدنى من الحقوق والضمانات. والحضارة الرومانية بطبيعتها حضارة أرسطراطية، ترفض المبدأ الديمقراطي في الحكم، وتقوم على تقديس الأوضاع القائمة، وعدم توفير مناخ الحرية اللازم حتى لعملية تقييم الأوضاع السياسية، وكفي أن نتذكر بهذا الخصوص مصير كل من شيشرون، وسينيك، وإيكتيتوس.

كان طبيعيًا في ظل واقع الدولة الرومانية أن يرفض المفكرون والفلاسفة كل ما له صلة بالمفهوم

المرحلة الاستبدادية مباشرة. أي أن أفلاطون يريد بذلك أن يقول: إنه إذا كان حكم الطغيان هو أسوأ أشكال الحكم - بالنسبة له - فإن الحكم الديمقراطي يسبقه مباشرة في المرتبة. وعلى الرغم من أنه يجعل الحكومة التيموقراطية والحكومة الأوليجاركية أيضًا ضمن الحكومات الفاسدة؛ إلا أنه يجعلهما في مرتبة أفضل وأرقى من الحكومة الديمقراطية.^(٨)

وكذلك فقد انتقد إكسينوفون Xenophon (٤٢٦-٣٥٤ ق.م) بشدة الديمقراطية الآثينية التي تتميز - برأيه - بالانقسام والفوضى وعدم الكفاءة، والتي تفتقد مقومات القيادة (الكفاءة والجدارة والمعرفة). كما رفض عملية الانتخاب أو القرعة كأسلوب لاختيار الحكام، معتبرًا أن العامل الوحيد المؤهل للقيادة هو امتلاك صفاتها أو مقوماتها.

أما إيسوقراط Isocrates (٤٣٦ - ٣٣٨ ق.م) فينتهي إلى أولئك المصلحين الذين طالبوا بإدخال بعض الإصلاحات على النظام الديمقراطي كما طبّقته آثينا. فالديمقراطية الآثينية قادت - برأيه - إلى العديد من مظاهر الفوضى والفساد والانحراف، وأنها لذلك في حاجة إلى بعض الإصلاحات، أو التعديلات التي تضمن العدل والنظام.

وأما ديموستينيس Demosthenes (٣٨٤-٣٢٢ ق.م) فقد فضّل الديمقراطية، واعتبرها النظام الذي يهتم بمصلحة المدينة، ويوليها اهتمامه الأول.

على العكس من ذلك، فقد سخر أنتستينيس Antisthenes - الكلبي - من الديمقراطية الآثينية؛ وعبّر عن سخريته هذه بدعوته الآثينيين يومًا إلى حراثة الأرض باستخدام الخيل والحمير، على خلاف المعهود عندهم، فقالوا له: إن هذا غير مناسب، والحمير لا يمكنها ذلك، فقال لهم: لا ضرر، أو ليس أنكم تختارون للحكم رجالًا لم تعرفوا هل يصلحون

شيشرون بدوره لم يقدم جديدًا في هذا الشأن، ولكنه كرّر ما سبق وصاغه بوليبيوس بخصوص دورة أشكال الحكم وانحطاطها، وضرورة وجود نظام مختلط يقوم على الجمع بين عناصر ملكية وأرستقراطية وديمقراطية، متأثرًا في كل ذلك ليس فقط بمضمون الفلسفة اليونانية، ولكن أيضًا بعباراتها وكلماتها، وليس أدل على ذلك من أنه قدّم هذه الأفكار من خلال مؤلفين أطلق على الأول اسم «في الجمهورية»، وعلى الثاني اسم «في القوانين»، وهما الاسمان اللذان كان أفلاطون قد أطلقهما على أهم مؤلفاته السياسية.

وهكذا يمكننا النظر إلى أفكار كل من بوليبيوس وشيشرون حول أشكال الحكم عامة، والشكل الديمقراطي خاصة؛ باعتبارها المقابل اللاتيني للأفكار اليونانية، وبصفة خاصة أفكار أفلاطون وأرسطو.

غياب الديمقراطية في العصر الوسيط:

فترة العصر الوسيط لم تعرف المفهوم الديمقراطي للحكم، لا على مستوى الفكر، ولا على مستوى الممارسة^(١٤). إن الظلام الذي عاشت فيه أوروبا في هذا العصر حجب عنها النور الذي كان يشع من الشرق الإسلامي، سواء فيما يتعلق بالممارسات السياسية القائمة على الشورى، أو بحركة الترجمة التي نقلت الخبرة الديمقراطية اليونانية إلى اللغة العربية. فقط عندما تمكّن الفكر الإسلامي من العبور عبر الحدود الأوروبية من خلال ألبرتوس الكبير وتوماس الأكويني، بدأت أوروبا تتعرف على تراثها اليوناني المرتبط بأشكال الحكم، كما بدأت تمارس - لأول مرة في تاريخها - المنطق العلمي والتفكير الموضوعي.^(١٥)

النتيجة المنطقية لهذا التحول ارتبطت بفصل الكنيسة عن الدولة؛ باعتبارها المسؤولة عما آلت إليه أوروبا من تخلف علمي وتدهور سياسي. لقد انبثق عصر النهضة في أوروبا فقط عندما تم استبعاد تدخلات الكنيسة الكاثوليكية في نطاق العلم، وفي مجال السياسة على السواء. وقد وجد الأوروبيون في الديمقراطية

الديمقراطي للحكم، وأن يفضلوا عليه النظام الملكي، ثم النظام الأرستقراطي. بل اعتبر سينيكا أن حكم الطغيان أفضل من الحكم الديمقراطي؛ لأن الجماهير أكثر ظلمًا وفسادًا من الحاكم الفرد. رغم ذلك فقد أعلن كل من بوليبيوس وشيشرون تفضيلهما للحكم المختلط؛ متأثرين في ذلك بأفكار أفلاطون وأرسطو من جهة وبالواقع الروماني من جهة أخرى.

لقد أعاد بوليبيوس ترديد ما سبق وصاغه كل من أفلاطون وأرسطو بخصوص التدهور الحتمي للدساتير، وهو ما أطلق عليه بوليبيوس «دورة الدساتير»، والذي يفرض تعاقب الدساتير كالتالي:

الملكي - الطغيان - الأرستقراطي - الأوليغاركي الديمقراطي - الدهماء - الملكي.... وهكذا تعود الدورة من جديد عندما يدب الفساد في النظام الملكي، الذي هو أفضل هذه الأشكال بحكم موقعه في الدورة.

وبعد هذا العرض لدورة الدساتير (بمعنى نظم الحكم) يقترح بوليبيوس الدستور المختلط، باعتباره الدستور الوحيد غير القابل للانحطاط، والذي يحول دون تعاقب الدساتير، بما يفرضه ذلك من عدم استقرار. ويقوم هذا النظام المقترح على مزج العناصر الملكية والأرستقراطية والديمقراطية (باعتبارها الأشكال الثلاثة الصالحة، أي التي تعمل لصالح المحكومين، وإن كانت تحمل في ذاتها بذور فنائها؛ بسبب ما يعتريها من فساد)، أي جمع ومزج سلطة الفرد وسلطة القلة وسلطة الكثرة.

وقد اعتبر بوليبيوس هذا الدستور المختلط أفضل الدساتير وأكثرها كمالًا، واستشهد على ذلك بتجربة إسبرطة وتجربة روما. وقد أرجع بوليبيوس إلى هذا النظام الفضل في قوة روما واستقرارها؛ حتى إنها أخضعت في نصف قرن كل العالم القديم تقريبًا.^(١٣) إن تفسير ذلك - عنده - يكمن في دستورها المختلط الذي يجمع بين عناصر ملكية (القناصل) وأرستقراطية (مجلس الشيوخ) وديمقراطية (الجمعيات العامة).

يطول أيضًا الحيوان والزراع والمأوى والماء (راجع الكتاب المقدس).

وقد حلت الديمقراطية محل الدين كهدف لهذا «الجهاد»، كما حل «الإرهاب» محل المعارضة والمقاومة، فلم يعد ثمة تصنيف إلى مؤمن وكافر، وإنما التصنيف المتداول الآن في ظل هيمنة الفكرة الديمقراطية هو التمييز بين الديمقراطي والإرهابي!!

الديمقراطية الغربية بين المفهوم المثالي والمفهوم الواقعي:

لا يوجد تعريف معاصر جامع مانع لمعنى الديمقراطية، وقد قدمت التقاليد الغربية المعاصرة العديد من المفاهيم عن الديمقراطية، ولعل ذلك يرجع إلى الخلط بين مفهوم أو جوهر المفهوم الديمقراطي للحكم من جهة، وآليات أو تطبيقات هذا المفهوم في الواقع الاجتماعي؛ ارتباطاً بخصائص كل مجتمع وسماته الخاصة من جهة أخرى. فهناك الديمقراطية الليبرالية، والديمقراطية الاشتراكية، والديمقراطية المسيحية، والديمقراطية الملكية، والديمقراطية الجمهورية والديمقراطية النيابية، وديمقراطية الحزب الواحد..... إلخ.

جميع هذه التطبيقات تنطلق من أن جوهر الديمقراطية لا يتعدى حرية التعبير وحرية المناقشة، أو هو الحكومة النيابية، والحرية والتوجه الجماهيري. وحسب توكفيل Tocqueville فإن الديمقراطية هي الحكم الذاتي، حيث يحكم المجتمع ذاته، ومن أجل مصالحه الخاصة. أما لاسويل Lasswell فيحدد ثلاث خصائص للممارسة الديمقراطية:

- (١) المسؤولية الذاتية، بمعنى عدم تركيز المسؤولية.
- (٢) تشتيت السلطة، بمعنى عدم انفراد فرد أو جهة بسلطة اتخاذ القرار.

بالذات ملجأً من تعسف الكنيسة واضطهادها، ومسوغاً لمقاومة الطغيان؛ لذا عادت أوروبا من جديد تناقش المسألة الديمقراطية، التي اختفت طوال فترة العصر الوسيط، وتطبق الديمقراطية كأسلوب للحكم وتنتقده وتطوره، بل وتصدره كأمثل نظام من أنظمة الحكم، و«تجاهد» في سبيله كما كانت تتجاهد من قبل في سبيل المسيحية.

الجهاد في سبيل الديمقراطية:

لقد حلت الديمقراطية محل المسيحية، وتحولت إلى دين أوروبا الجديد الذي تبني الدول على أساسه، وتدين له الشعوب بالولاء، ويضحي الأفراد بحياتهم في الذود عنه، وتسعى الحكومات لنشر دعوته وفرض رسالته! هكذا خرجت جيوش نابليون تنشر مبادئ الحرية والإخاء والمساواة في ربوع أوروبا، وتجبر شعوبها على اعتناقها بالقوة، مما حدا بالدول الأوروبية إلى عقد مؤتمر فيينا (١٨١٤-١٨١٥) لمواجهة «الجهاد» الفرنسي، وإعاقة الديمقراطية النابليونية. (١٦)

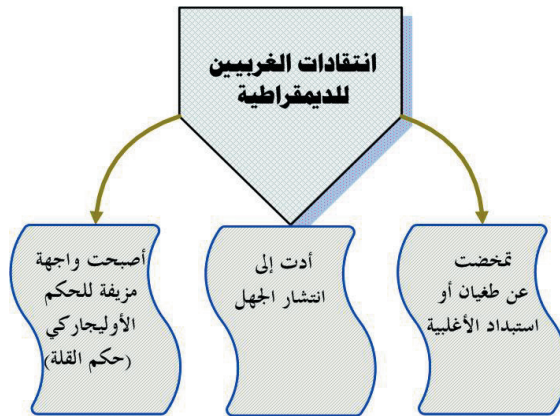
وها هي الجيوش الأمريكية تحمل تفويضاً من الكونجرس الأمريكي «للجهاد» في سبيل نشر الديمقراطية الأمريكية، وإبادة كل من يقف في طريقها، مهما تكلف ذلك من أموال وأرواح الأمريكيين. وما بين نابليون وبوش العشرات من حكام الغرب الذين أرسلوا الجيوش وشنوا الحروب، واستعمروا الأراضي في إطار ما أسموه «بالبعثة الحضارية»، التي ترمي إلى نشر الديمقراطية، وتحقيق «التنمية السياسية»، ولا يهم في سبيل ذلك ما تركبه هذه الجيوش من أعمال قتل ونهب وتدمير، وهتك أعراض، «فالجهاد» في كتابهم المقدس يتضمن كل ذلك وأكثر، ولا يقف عند حدود الإنسان، ولكنه

مثلما حدث للديمقراطية الآثينية، فقد تعرضت الديمقراطية الغربية في تطبيقاتها المعاصرة للعديد من الانتقادات؛ من جانب الغربيين أنفسهم، أهمها وأكثرها موضوعية ثلاثة (١٨):

- (١) أنها تمخضت عن طغيان أو استبداد الأغلبية.
- (٢) أنها أدت إلى انتشار الجهل.
- (٣) أنها أصبحت واجهة مزيفة للحكم الأوليغاري (حكم القلة).

الديمقراطية الغربية وطغيان الأغلبية:

إن سوء استخدام الأغلبية للسلطة لا يمكن إنكاره في ظل الديمقراطيات المعاصرة التي تمارس الطغيان ضد الأقليات (١٩):



ففي فرنسا لا يسمح بإيحاء أي قوى دينية غير كاثوليكية، وتدخل الحكومات في صراعات سياسية وعدوانية مع أي قوى دينية تختلف عقيدتها عن عقيدة الأغلبية، مثلما حدث مع العقاب في القرن التاسع عشر، ومثلما يحدث مع القوى الإسلامية ابتداءً من الربع الأخير من القرن العشرين، وحتى هذه اللحظة. (٢٠)

وفي بريطانيا، حيث ترتبط الشرعية السياسية بالشرعية الدينية، ترتبط الحقوق المدنية بالانتماء الديني، ويحتل غير الأنجليكان من المواطنين البريطانيين مرتبة أدنى، ويحصلون على حقوق

(٣) الإنصاف وعدم المحاباة، بمعنى غياب الامتيازات والاستثناءات.

ويتوسع ماكس ليرنر Max Lerner حين يقول: إن الديمقراطية في المقام الأول تعني الحريات المدنية والسياسية، وحماية حقوق الأغلبية والأقلية من خلال الضمانات الدستورية. وهي ثانيًا ليست فقط سياسية، ولكن أيضًا اقتصادية، بمعنى حرية العمل، وتملك الأعمال، وحرية الفرص الاقتصادية. وهي ثالثًا تعني حكم الأغلبية عن طريق نواب يتم اختيارهم بالانتخاب. وهي رابعًا؛ وترتيبًا على ما سبق، تعني حرية التغيير الاجتماعي بناءً على إرادة الأغلبية. وخامسًا -وأخيرًا- هي تعني الإحساس بكرامة ومسئولية الإنسان العادي، وقدرته على صياغة مصيره السياسي. (١٧)

ولا شك أن الديمقراطية الغربية - من الناحية النظرية - تستمد قوتها وجاذبيتها من تلك المفردات الإيجابية التي تتضمنها عملية التعريف من قبيل الحرية والكرامة والحقوق والضمانات وأمثالها، ولا شك أيضًا أن التطبيق الديمقراطي المثالي - في ضوء التعريفات السابقة - يؤدي إلى ارتقاء مستوى التعليم، وتحسن الكرامة الإنسانية؛ بحيث تصبح الحياة أكثر تحضرًا، ولكن هل سلكت الديمقراطية الغربية طريق الصواب، وتمخضت عن احترام الكرامة الإنسانية، وضمان التعليم، وتوفير حياة كريمة ومتحضرة لمواطنيها؟

إيطاليا، لمنع وصول أي قوى غير كاثوليكية إلى السلطة في إيطاليا. ولعل هذا يفسر لماذا ظل الحزب الديمقراطي المسيحي - (الحزب الشعبي فيما بعد) الذي تدعمه الكنيسة - يسيطر على الحياة السياسية في إيطاليا؛ حتى في تلك الفترات التي فشل فيها في قيادة البلاد، وفي حلّ الكثير من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي واجهت إيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية (٢١)، ولماذا كان الحزب الشيوعي الإيطالي (الديمقراطي اليساري فيما بعد) - الذي كان يحتل المرتبة

وفي أسبانيا يعلن الدستور - في تحدٍّ صريح للمفهوم الديمقراطي للحكم - أن أسبانيا دولة كاثوليكية، وأن حق الانتخاب محصور في الأسبان الكاثوليك

الثانية كأكبر حزب إيطالي - يُحرم من الوصول إلى السلطة؛ رغم التفويض الشعبي، وملايين الأصوات الانتخابية، ورغم ما كان يقدمه من ضمانات لتحقيق الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي، هذا في الوقت الذي كان يُسمح فيه لأحزاب صغيرة لا تمثل قطاعات عريضة من الرأي العام الإيطالي بالاشتراك في الحكم، كالحزب الجمهوري، والليبرالي، والاشتراكي، والاشتراكي الديمقراطي؛ لمجرد أنها لا ترفض تلك الوصاية التي فرضتها الكنيسة الكاثوليكية على الحياة السياسية؛ وذلك الارتباط بين الشرعية السياسية والشرعية الدينية في إيطاليا أيضًا. وفي ألمانيا تخبو الديمقراطية أمام الألمانية Germanness، والحقوق المدنية أمام الاستعلاء الآري، وحقوق الأقليات الدينية أمام طغيان الأغلبية المسيحية. فهناك توحد بين المسيحية والألمانية، واعتقاد بأن المسيحي وحده هو الذي يستطيع أن يكون ألمانيًا، وأن أتباع الديانات الأخرى قد يمكنهم الانتماء إلى الدولة الألمانية، والتجنس بجنسيتها، ولكن لا يمكنهم أن يُستَوْعَبُوا في الأمة الألمانية. هذا الشعور بالتفوق العنصري، والاستعلاء الديني يتعارض كلية مع الفكرة الديمقراطية، ولا يقود إلى

مدنية أقل مما يحصل عليه المواطنون من القطاع الأنجليكاني. ومن ذلك أن بعض الوظائف لا تزال قاصرة على الأنجليكان من أتباع كنيسة إنجلترا ومحظورة على غيرهم، مثل وظيفة رئيس القضاة، والقس العام Chaplain General في القوات المسلحة، وبعض عمداء الكليات وأساتذة اللاهوت، كما أن المدارس والمعاهد والكليات الكنسية Chaplaincies جميعها قاصرة على الأنجليكان، كما أن المدارس الثانوية كلها أنجليكانية، ولا يسمح مطلقًا بممارسة أي عبادة غير أنجليكانية في دور العبادة الملحقة بالمدارس والكليات، وبصفة خاصة في أكسفورد وكمبردج.

بل والمدقق في قسم الإعلان عن الوظائف الخالية في الصحف البريطانية يكتشف لأول وهلة، كيف أن معظم الوظائف في مجال البحوث والدراسات الدينية هي فقط لأتباع الديانة الأنجليكانية. وفي الواقع فإن الالتحاق بأي عمل آخر في بريطانيا بالنسبة لأتباع أي مذهب غير أنجليكاني لا تزال تقف أمامه عوائق كبيرة؛ في إطار يغلب عليه الشعور بالتميز والتفوق من جانب الأنجليكان، الذين يعتقدون أنهم وحدهم «شعب الله المختار». والحقيقة أن كنيسة إنجلترا لها تاريخ طويل في اضطهاد معارضيها في المذهب، وهو الاضطهاد الذي تمارسه الدولة باسم الكنيسة، فأين الديمقراطية في ظل هذا التصور وتلك الممارسات؟!

وفي إيطاليا فإن الكتلثة Catholicism تأتي دائمًا قبل الديمقراطية، ولا موضع للحديث عن الديمقراطية إذا تعلق الأمر بإقصاء الوصاية الكنسية على الحياة السياسية، وحتى لو أدى ذلك إلى مصادرة ملايين الأصوات التي يُدلي بها الناخبون لصالح حزب يعارض القيم الكاثوليكية، بل وحتى لو تطلّب الأمر التحالف مع قوى أجنبية من خارج

استيلائها على السلطة، أو حتى المشاركة فيها: ففي النرويج - حيث الأغلبية الكبيرة من البروتستانت - يجب أن يكون الملك ونصف عدد الوزراء على الأقل من أتباع لوثر.

وفي سويسرا أيضًا التي يدين معظم سكانها بالعقيدة البروتستانتية، يتضمن الدستور كل الاحتياطات والقيود التي تحول دون نمو سلطة رجال الدين الكاثوليك، ودون إجابة كل مطالب الأقلية الكاثوليكية التي تشكل ما يقارب ٤٠٪ من الشعب السويسري، بل والتي تشكل أغلبية سكانية في بعض الولايات، كما يمارس الدستور الاضطهاد ضد بعض الطوائف البروتستانتية التي تختلف مع مذهب الأغلبية؛ مثل تحريم تكوين جمعيات للجزويت. (٢٤)

وتكتظ هذه الدول وغيرها بالأحزاب المسيحية ذات الصلة بالكنيسة والقيم الدينية، والتي تمارس الاضطهاد وفرض التصورات الدينية على الأقليات (٢٥)، وهل يخفى على أحد ما يقوم به الحزب الجمهوري وجماعة المحافظين البروتستانت الأمريكيين من فرض تصورهما للقيم والأخلاقيات والأنماط السلوكية على كل الأمريكيين، واستخدام سلطة الدولة في فرض هذا التصور.

الديمقراطية وانتشار الجهل:

ومن جانب آخر فقد أظهرت الشواهد أن الكثرة الحاكمة - كما توقع فلاسفة اليونان - يغلب عليها الغباء وقلة المعرفة، والجموح بشكل يؤثر بالسلب على عملية اتخاذ القرار السليم. فليس هناك سبب معقول يبرر الحرب العالمية الأولى، ولا ملايين الضحايا الذين قُتلوا وجرحوا فيها. وهل هناك سبب لكل القتل والدمار الذي وقع - ولا يزال - في أفغانستان والعراق؟، وهل شهدت الإنسانية جموحًا وسفاهة أكثر من تلك التي تمخضت عنها الممارسات الخارجية للديمقراطيات الغربية في فلسطين ولبنان، والعراق والصومال وأفغانستان، ومن قبل في فيتنام واليابان وجنوب إفريقيا (العنصرية)؟ (٢٦)

ممارسة ديمقراطية سليمة؛ فرجال الدين المسيحيون يُعَيَّنُونَ في المجالس والجمعيات التشريعية؛ والأحزاب السياسية المسيحية تكاد تحتكر السلطة، وتعتبر دائماً عن مصالح الأغلبية المسيحية وحدها (الحزب المسيحي الديمقراطي - حزب الوسط الكاثوليكي - الحزب المسيحي الاجتماعي - الحزب المسيحي الاشتراكي - الحزب الاشتراكي الديمقراطي البروتستانت). (٢٢)

وفي أسبانيا يعلن الدستور - في تَحَدٍّ صريح للمفهوم الديمقراطي للحكم - أن أسبانيا دولة كاثوليكية، وأن حق الانتخاب محصور في الأسبان الكاثوليك، كما تحتفظ الكنيسة ببعض النفوذ والامتيازات في مجال الحياة السياسية؛ بموجب اتفاق عُقد بين أسبانيا والفاتيكان، وتكاد الفلسفة والتعاليم الكاثوليكية - وليست الفلسفة والتعاليم الديمقراطية - تغلف الطابع الاجتماعي للدولة، وترفض الحكومة مطالب أغلبية السكان في إقليم الباسك وإقليم قتلونية بالانفصال، وتحول دون تمثُّع سكان الإقليمين بحرية الاجتماع والمناقشة وتقرير المصير.

كل ذلك يبدو طبعياً في دولة سارعت منذ اللحظة الأولى بإعلان رفضها لمبادئ الثورة الفرنسية، ونظرت بكل ازدراء لمبادئ الحرية والعدالة والمساواة، وبالنسبة لها لم تكن مبادئ حقوق الإنسان تعني شيئاً ذا وزن أمام مبادئ الكاثوليكية ومقام البابوية. (٢٣)

وعلى الرغم من ادعاء باقي الحكومات الغربية إيمانها بالفكرة الديمقراطية التي تفترض: تداول السلطة، وعدم التمييز بسبب الدين أو الجنس، والحقوق المتساوية للأغلبية والأقلية، وعدم الانتقاص من حقوق الأقليات، فإن واقع سائر الدول التي تنتمي إلى الإطار الحضاري الغربي يؤكد تعصب وطمع الأغلبية في هذه الدول، وحرصها على إصدار القرارات والقوانين، ودعم الممارسات التي من شأنها أن تنقص من حقوق الأقليات، وتحول دون

مرة كل عدة سنوات؛ كإجراء لإضفاء الشرعية على حكم الأقلية، ولو أحصينا متعاطي السياسة في الديمقراطيات الغربية ما وجدنا نسبتهم تتجاوز جزءاً صغيراً من واحد في الألف من عامة الشعب.

هذه القلة - وسواء كانت في الحكومة أو المجالس النيابية - تنفرد بعملية الحكم، وتقطع صلتها بالناخبين بمجرد انتهاء عملية التصويت، فأين حكم الأغلبية في ذلك! كما أن ارتكاز هذه الأقلية في تبرير طغيانها واستبدادها إلى واجهات كالديمقراطية، وسلطة الشعب، والإرادة العامة وغيرها لا يختلف في كثير من الواجهات التي ارتكز عليها الاستبداد القديم من قبيل الحق الإلهي والنبالة وغيرها، أو واجهات النظم الشمولية، الشيوعية الفاشية والنازية، مثل سيادة الشعب والاشتراكية الاجتماعية وغيرها، فالاستبداد هو الاستبداد، مهما اختلف سنده وطريقة ممارسته، وعدد الذين يمارسونه.

وهم الديمقراطية:

لعله لذلك بدت الديمقراطية للكثيرين من المفكرين الغربيين كمجرد خيال Fiction، أو هي وهم Illusion كما سبق ووصفها أفلاطون. هذا ما انتهت إليه كتابات باريتو Pareto في مؤلفيه الشهيرين The Mind and Society (١٩٣٥) و Sociology، وثورمان أرنولد Thurman Arnold في كتابيه Symbols of Government (١٩٣٥)، و The Folklore of Capitalism (١٩٣٧)، وكذلك Mosca في كتابه «The Ruling Class» (١٩٣٩). فعند هؤلاء فإن المواطن المفكر Thinking Man القادر على العمل السياسي لم يوجد بعد، وإنه في جميع المجتمعات التي تزعم الديمقراطية فإن قلة فقط هي التي تحكم، وتتخذ القرارات، وتسيطر على مقاليد الأمور في ضوء نظرتها ومصالحها؛ دون أن تكون السلطة الفعلية للجماهير ولا حتى للأغلبية. (٢٩) وقد عبر هارولد لاسكي منذ حوالي ثلاثة أرباع القرن

وهل شهد العالم دماراً وخراباً كذلك الذي خلّفته الحريان العالميتان الأولى والثانية، وغيرهما بين الديمقراطيات الغربية؟ (٢٧)

وهل نستطيع أن نجد في صفحات التاريخ الإنساني - غير الديمقراطي - ما يشير إلى تدني مستوى الحكم والمشرّعين إلى هذه الدرجة التي نشهدها في التقاليد الديمقراطية المعاصرة (راجع خلفية الرؤساء الأمريكيين على سبيل المثال)؟!

وإذا كانت السلطة بطبيعتها مُفسدة لأصحابها ومتدلية بهم دوماً إلى التعسف، فما حال أصحاب السلطة في النظم الديمقراطية، وهم في الأساس «انتهازيون مجمعون في مجالس (برلمانات) تتسلط باسم كائن خيالي لا وجود له هو «الأمة»، وتدعي أنها إنما تعبر عن إرادته، ومن ثم تنطلق في تسلطها من غير قيد أو مسؤولية؛ تبعاً لضياح المسؤولية بتعدد المسؤولين، وتعتبر نفسها الممثل الوحيد لسلطة الشعب والمصدر الأوح للقانن، الذي لا يملك «الرعايا» إلا طاعته والانصياع له. وهكذا انتهى الأمر إلى طاغية رهيب بمئات الرؤوس كبديل لطاغية برأس واحد» (٢٨)، أو على حد تعبير أرسطو في وصفه المتقدم للنظام الديمقراطي: «حكم طغياني مُقسّم على عدة أفراد».

الديمقراطية وحكم القلة:

ومن جانب ثالث، فإنه من الناحية الواقعية لا تستطيع الكثرة أن تحكم، ولذلك فالحقيقة أنه في كل حالات الديمقراطية القلة هي التي تحكم، وكما قال روسو في «العقد الاجتماعي»: إنه لا يمكن تصور أن الكثرة تحكم والقلة تُحكم. إن هناك دائماً قلة مؤهلة للحكم، وتملك المهارات اللازمة.

ولننظر إلى وظيفة الحكم في الواقع الغربي لنجد أن قلة من محترفي العمل السياسي هي التي تضطلع بها، وأن عامة الشعب بعيدة تمامًا عن سدة الحكم، وأقصى ما يمكنها عمله هو التوجه إلى صناديق الانتخابات

عن أبعاد هذه الأزمة في التطبيق الديمقراطي؛ راصدًا العديد من مظاهر «انحطاط» الممارسة الديمقراطية الغربية في مختلف صورها وتطبيقاتها. (٣٠)

الديمقراطية بين القبول والرفض والتحفظ:

وهذا ما انتهت إليه أيضًا آراء كتاب ومحرّري الصحف الغربية الذين أبدوا تحفظًا إزاء الفكرة الديمقراطية، والممارسة الديمقراطية على حد سواء، إلى حد امتناع بعضهم عن استخدام كلمة «الديمقراطية» في تحقيقاتهم وبحوثهم. لقد أثبتت الدراسات أن ثلث المحرّرين الغربيين تقريبًا لا يقبلون الفكرة الديمقراطية، أو الترويج لها في كتاباتهم.

وتمثل نسبة ٦٩٪ من البريطانيين و٦٨٪ من الفرنسيين و٦٣٪ من الأمريكيين أعلى نسبة أمكن التوصل إليها لأولئك المحرّرين الذين يفضّلون استخدام هذه الكلمة في العالم الغربي. ولم تكن هذه النسبة تزيد عن ٤٠٪ في ألمانيا عند منتصف القرن الماضي.

أما دراسات قياس موقف الكتاب والمحررين الغربيين من الممارسات الديمقراطية فقد تمخضت عن نتائج تعكس عدم التقبل الغربي لهذه الممارسات؛ فخلال فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى كان هناك فقط ٢٨٪ من الأمريكيين، و٣٩٪ من الفرنسيين و٤٠٪ من البريطانيين ممن يؤيدون هذه الممارسات. وقد زادت هذه النسبة بعد الحرب العالمية الثانية لتصل إلى ٨٨٪ في أمريكا و٥٠٪ في فرنسا و٦٢٪ في بريطانيا. (٣١) ولو أجريت دراسة معاصرة لقياس التوجه الديمقراطي عند الغربيين، بعد معاناتهم من نتائج سياسة «الثور الهائج» التي باتت تنتهجها حكوماتهم الديمقراطية في العراق وأفغانستان والصومال وغيرها؛ فضلاً عن اتساع الهوة داخل هذه

الديمقراطيات الغربية بين الأغنياء والفقراء، لتدنت إلى أدنى حد، وبشكل غير مسبوق نسبة أولئك الذين لا يزالون يعتقدون في جدوى التطبيق الديمقراطي.

لقد بات واضحًا أنه في ظل الحكم الديمقراطي أصبح كل شيء مباحًا وممكنًا شراؤه؛ المناصب السياسية، القرارات السياسية، الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لقوى خارجية، ولو على

حساب المصلحة القومية،

إثارة الحروب وقتل الأنفس

التي حرّم الله قتلها إلا بالحق؛

من أجل الترويج لمنتجات

شركات الأسلحة، التغاضي

عن النشاطات الاقتصادية

المدمرة للبيئة أو الملوثة

للهواء، سرقة وبيع الأعضاء

البشرية، العري والبغاء

والشذوذ الجنسي،... وغير ذلك كثير، حتى إن جريج

بالاست Greg Palast المراسل والمحقّق الصحفي

الأمريكي الشهير وضع كتابًا أُعتبر الأكثر مبيعًا على

قائمة النيويورك تايمز بعنوان «أفضل ديمقراطية

يستطيع المال شراءها» The best democracy

money can buy استطاع من خلاله أن يثبت بالوقائع

والأرقام فساد السلطة في أمريكا، ووحشية الأساليب

السياسية التي ينتهجها الاقتصاد العالمي، بقيادة

الدول الديمقراطية الصناعية الكبرى.

لقد روى جريج -فيما روي- كيف سرقت عائلة

الرئيس الأمريكي بوش الانتخابات في ولاية فلوريدا

عام ٢٠٠٠؛ حين طالب حاكمها «جيب بوش» من

المشرفين على الانتخابات محو ٥٧,٧٠٠ صوتًا

من سجلات المصوّتين؛ باعتبار أنهم مجرمون لا

يملكون الحق في التصويت، رغم أن ٩٠٪ من

هؤلاء المشطوبين كانوا أبرياء! وقد فقد آل جور

٢٢٠٠٠ صوت على الأقل، نتيجة هذه العملية،

في حين فاز بوش عن هذه الولاية بزيادة ٥٣٧

لقد بات واضحًا أنه في ظل الحكم الديمقراطي أصبح كل شيء مباحًا وممكنًا شراؤه؛ المناصب السياسية، القرارات السياسية، الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري لقوى خارجية، ولو على حساب المصلحة القومية

صوِّتًا فقط عن آل جور، ولو لم تتم هذه العملية لتغيرت نتيجة الانتخابات الأمريكية، وربما التاريخ المعاصر كله! (٣٢)

ورغم أن القانون الأمريكي يحظر على الشركات دفع أموال من أجل مساندة الحملات الانتخابية، ويجعل المصدر الوحيد للهبات - من الناحية الرسمية - هو الأفراد،

وما يسمى بلجان العمل السياسي PACs، إلا أن متابعة العملية الانتخابية الأمريكية - الديمقراطية - تظهر بوضوح أن ثمة هبات كبيرة تقدمها الشركات، والمنظمات الأمريكية المختلفة للمرشحين للرئاسة وعضوية الكونجرس؛ مقابل حق الدخول إلى واشنطن، والتأثير في القرارات الصادرة بحقها. (٣٣)

لقد أثبت جريج في كتابه سالف الذكر على سبيل المثال أن شركات الطاقة «التي تستخدم أقذر وقود يمكنك حرقه»، قد مولت حملة بوش بملايين الدولارات، في مقابل أن لا تتعقب الحكومة نشاطاتها المدمرة للبيئة والملوثة للهواء؛ إلى درجة نشر الأمراض وقتل الأطفال في المناطق المحيطة بتلك الشركات، أو بمناطق دفن نفاياتها الكيميائية الخطرة.

وكدليل على الظلم الاجتماعي الذي خلّفته الديمقراطية الأمريكية نقل صاحب كتاب «أفضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها» عن الدكتور إدوارد وولف - مدير مشروع دراسات الدخل في معهد جيروم ليفي في نيويورك - أن ٥, ٨٥٪ من النمو في ثروة أمريكا بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٩٧ قد استولى عليها أغنى ١٪ من الأمريكيين. فرغم أن إجمالي الدخل الأمريكي قد ارتفع في ذلك الوقت بشكل هائل، إلا أن ٨٠٪ من العائلات الأمريكية لم تلتق منه شيئًا، بينما ربحت طبقة الواحد بالمائة ٩, ٢ تريليون من أصل ٥, ٣ تريليون دولار، هي القيمة الإجمالية لسندات وأسهم الشعب الأمريكي، وكنتيجة لذلك

إن الديمقراطية - في النظرية وفي التطبيق - لم تعبر دائمًا عن حقيقة الإدراك أو الواقع السياسي الغربي

فقد توقع صاحب كتاب «الحلم الأمريكي» أن تتحول أمريكا إلى إحدى دول العالم الثالث؛ حيث تشهد تغييرات في خصائص المجتمع ترتبط بتدهور الظروف المعيشية وتقاربها من ظروف العالم الثالث، من قبيل: تزايد نسبة الأمريكيين الفقراء، وتركز الثراء في أيدي ١٪ من أثري الأثرياء، وتقلص أعداد الفئة الواقعة ما بين هاتين الفئتين من الذين لديهم ما يكفي من الأملاك والعائدات لكي ينتموا للطبقة الوسطى. (٣٤)

خاتمة:

الشواهد التي قدمناها تبرهن على أن الديمقراطية - في النظرية وفي التطبيق - لم تعبر دائمًا عن حقيقة الإدراك أو الواقع السياسي الغربي، وأنها ومنذ عُرفت في التقاليد اليونانية القديمة، وحتى هذه اللحظة لم ترق إلى مستوى المثالية في التنظير، أو الاستمرارية والمصادقية في التطبيق، وأنها كانت ولا تزال موضع تساؤل ومناقشة، وتكتنفها العديد من المشكلات، الأمر الذي يدعو للحيرة والحذر من جانب أولئك الذين يصرون على استيراد الحلول الغربية، ويعتقدون - على خلاف الغربيين أنفسهم - أنها تعبير عن المثالية والكمال!

لقد دأب بعض الحكام والمفكرين في عالمنا العربي والإسلامي على الانطلاق من المفهوم الديمقراطي الغربي للحكم؛ باعتباره مفهومًا مثاليًا وعالميًا وصالحًا للتطبيق على كافة الخبرات، وفي كل الظروف، وأنه صياغة أمينة لواقع الحضارة الغربية «المتقدمة». (٣٥)

وإذا كنا قد ناقشنا في موضع آخر خطأ هذه النظرة، وخطورة عملية النقل الحرفي للمدركات والتجريدات والنظريات والمناهج الغربية، ومحاولة استخدامها وتطبيقها في واقعنا الإسلامي دون إخضاعها لعملية

لقد أثبتت هذه الدراسة أنه لا المعطيات الفكرية ولا المعطيات الواقعية الغربية، بخصوص المفهوم الديمقراطي للحكم، تؤيد إدراكنا «المشوّه» لهذا المفهوم كتعبير عن المثالية السياسية، بل على العكس فالنصوص والشواهد تؤكد تعرض الديمقراطية كقيمة وكنظام للحكم للنقد، بعدما قاد تطبيقها إلى طغيان الأكثرية، واستقطاب أقلية انتهازية وُصُولية في دوائر صنع القرار، وظهور طبقة من الحكام تتسم بالجهل، وسرعان ما تتدلى إلى الفساد والطغيان، وممارسة «أحط النشاطات الذهنية»؛ على حد تعبير الفيلسوف Alain في مؤلفه المنشور عام ١٩٢٥ بعنوان «عناصر الفكر الراديكالي». (٣٧)

وأخيرًا فإن تجاهل تراثنا الرائع وخبرتنا المتميزة، وفقهنا السياسي المرتبط بالسياسة والحكم، ثم اللهث خلف خبرات اعتادت أن تأخذ عن تراثنا، وأن تنتفع بإسهاماتنا في مختلف المجالات، لهو أمر يحتاج إلى وقفة، وإنه لحري بنا أن نبحث عن حلول لمشاكلنا السياسية على مقتضى نظامنا الفكري وقيمنا الحضارية، وما أكثرها. ولماذا يستورد الخزير من عندهم الشاة والضأن والغزال، ولحم طير مما يشتهون!!

تحليل نقدي، أو على الأقل لعملية إعادة صياغة تسمح بربطها بالإطار الفكري والحضاري الذي ننتمي إليه، وبحقيقة الإدراك الجماعي لعناصر مجتمعنا السياسي الإسلامي (٣٦)، فإن ما أوردناه هنا في هذه الدراسة يضيف إلى محددات عملية أو ضوابط عملية نقل التجريدات والتطبيقات الغربية متغيرًا جديدًا، يرتبط بمدى مصداقية هذه التجريدات في التعبير عن الواقع الغربي ذاته الذي أفرزها وطبقها، أو مدى مطابقتها لحقيقة هذا الواقع الغربي؛ ذلك أننا حتى لو تخلىنا عن قناعتنا بضرورة أن نتصدى لمشاكلنا، ونختار أساليب الحكم لبلادنا من منطلق التصور الإسلامي، وفي ضوء تقاليدنا التاريخية وأوضاعنا الحضارية وظروفنا الراهنة، وحتى لو قبلنا إمكانية استيراد وتطبيق النظريات والتطبيقات الغربية في واقعنا المحلي بغض النظر عن اختلاف الطبيعة الحضارية وخصائص الواقع القائم والإدراك الجماعي، فكيف نقبل تصورات غربية ثبت تجريبيًا أن الواقع الغربي ذاته قد لفظها؛ لاصطدامها مع إدراكه السياسي ووعيه الجماعي، بسبب المشكلات الضخمة التي ترتبت على تطبيقها!؟

إن عملية التحليل النقدي للديمقراطية كقيمة وكنظام للحكم يجب أن تتطرق للتساؤل عن مدى ارتباط الديمقراطية بالواقع السياسي الغربي، ومدى استمرارية تطبيقها في هذا الواقع، تلك الاستمرارية التي تسمح وحدها بإضفاء الصلاحية والواقعية على المفهوم الديمقراطي للحكم، ومن ثم تبرر صلاحيته للتطبيق في كل مجتمع تتوافر فيه خصائص الواقع السياسي الغربي. وليس من العلمية ولا من الواقعية في شيء أن ننقل نظريات أو تصورات أو تطبيقات لا تتعارض فقط مع واقعنا الحضاري وإدراكنا السياسي، بل ومع الإدراك الغربي ذاته الذي أوجدها في ظروف تاريخية معينة، ثم بات يتنكر لها بعدما اختلف الواقع المعاصر في طبيعته وخصائصه عن ذلك الواقع الذي أفرزها ودعا إلى تطبيقها.

الهوامش:

- (١) يجب أن نؤكد ابتداءً أنه لا يعنينا هنا إلا الديمقراطية كما يراها الغربيون أنفسهم، لا كما نراها نحن ولا غيرنا من غير الغربيين.
- (٢) راجع نقد اليونانيين القدماء للديمقراطيين في: Lipson, Leslie: The Democratic Civilization, 1964, p21-33.
- (٣) راجع أيضًا: ول ديورانت: قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران، مجلد ٤، الكتاب السابع، ٢٠٠١، ص ٣١٧.
- (٤) راجع: هامرتن: تاريخ العالم، مجلد ٢ ص ٤١٤.
- Lipson, Leslie: The Democratic Civilization, 1964, p24-25.
- (٥) راجع: أفلاطون: آخر أيام سقراط، ص ٨، ١٥.
- (٦) راجع: هامرتن: تاريخ العالم، مجلد ٢ ص ٤٣٥، مجلد ٣ عدد ٢٦ ص ٧٠.
- Lipson, Leslie: The Democratic Civilization, 1964, p28.
- (٧) راجع: جمهورية أفلاطون، مرجع سابق، ص ٢٨٧.
- (٨) نفس المرجع السابق، ص ٣٠٣ وما بعدها.
- (٩) تاريخ الفلاسفة، مرجع سابق، ص ٩٧ - ٩٨.
- (١٠) راجع:
- Leyden: Aristotle on Equality and Justice, 1985, p.24; Kiernan: Aristotle Dictionary, 1962, p.418; Lipson, Leslie: The Democratic Civilization, 1964, p.30.
- (١١) أرسطو: السياسة ١٩٤٧، ص ٢٠٠، ٢٠١، ٣٢١، ٣٢٢: ٢٢٧-٢٢٨. Ibid. pp.
- (١٢) أرسطو: السياسة، ١٩٤٧، ص ١٩٨ وما بعدها.
- (١٣) الحقيقة أن الدولة الرومانية - وعلى عكس الدولة اليونانية - استطاعت أن تبني إمبراطوريتها الكبرى بفضل تفوقها العسكري وقدرتها القتالية، وليس بفضل قيمها أو نظامها السياسي، وهو نفس الأساس الذي يبنى على أساسه القياصرة الجدد في الولايات المتحدة اليوم إمبراطوريتهم.
- (١٤) قارن وجهة نظر أخرى في:
- Livingston, William S. (ed.): A Prospect of Liberal Democracy, 1979, pp.218-220.
- (١٥) حول تفاصيل العلاقة المباشرة بين عصر النهضة الأوروبية وجهود العلماء المسلمين، ودور هؤلاء العلماء في نقل التراث اليوناني والمنهج العلمي إلى أوروبا، راجع: د. حامد ربيع (محقق): سلوك الممالك في تدبير الممالك لابن أبي الربيع، ج ١، ١٩٩٦، ص ٣٣ - ٣٥.
- (١٦) لمزيد من التفاصيل راجع:
- Rosenberg, Arthur: Democracy and Socialism, 1939, p.105 ff.
- (١٧) راجع حول كل ذلك:
- Pool, Ithiel de sola, et al: Symbols of Democracy, 1981, pp. 67-69; Livingston, William S.: A Prospect of Liberal Democracy, 1979, p. 215; Ostrom, Vincent: The Meaning of Democracy and the Vulnerability of Democracies, 1997, pp. 47-48, 83; Lerner, Max: It is Later Than You Think- The Need for a Militant Democracy, 1938, pp.96-100; Bratton, Michael & Van de walle, Nicolas: Democratic experiments in Africa, 1997, pp. 10-13.
- (١٨) لمزيد من التفاصيل راجع:
- Lipson, Leslie: The Democratic Civilization, 1964, pp. 589-591; Thorson, Thomas Landon: The Logic of Democracy, 1962, pp.151-162; Downing, David: Democracy, 2002, p. 44.
- (١٩) تفاصيل المناقشات حول أبعاد مشكلة طغيان الأغلبية في النظم الديمقراطية تجدها في:
- Spitz, David: Democracy and the Challenge of Power, 1958, pp.149 ff; Sartori, Giovanni: The Theory of Democracy Revisited, 1987, p.133; Ostrom, Vincent: The Meaning of Democracy and the Vulnerability of Democracies, 1997, pp.3, 23, 101, 150, 212.
- (٢٠) راجع لمزيد من التفاصيل حول مظاهر اضطهاد الأقلية المسلمة في فرنسا (قانون التجنس - إخضاع مسجد باريس للإشراف الحكومي - الحجاب - رفض بناء المساجد - الاستفزاز الإعلامي..... وغير ذلك) عبدالعزيز صقر: الدين والدولة في الواقع الغربي، ١٩٩٥، ص ٧٥ وما بعدها.
- (٢١) حول فلسفة ونشأة وتطور المسيحية الديمقراطية في الغرب، ودور الأحزاب المسيحية الديمقراطية في الحياة السياسية الغربية انظر:
- Ball, Terence & Bellamy, Richard (eds.): Twentieth-Century Political Thought, 2003, pp. 165-180.

- (٢٢) راجع: Merkl and Smart (eds.): Religion and Politics in the Modern World, 1985, pp. 72, 73, 78; Ball and Millard: op.cit. pp. 219,229; Hagopian: Regimes, Movements, and Ideologies, 1978, p. 467.
- (٢٣) راجع: فشر: تاريخ أوروبا في العصر الحديث، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع ١٩٤٦، ص ٨٦-٨٨: Alpher (ed.): Nationalism and Modernity ١٩٨٦. p. ٢٥٩. Graham: Vatican Diplomacy ١٩٥٩-١٩٠٠. ball and Millard op. cit. p; ٢٠.
- (٢٤) راجع: ميشيل ستوارت: نظم الحكم الحديثة، ترجمة أحمد كامل، ١٩٦٢، ص ١٩٤-٢٠٧، ٢٥٩-٢٦٠.
- (٢٥) راجع نماذج لبعض هذه الأحزاب في: Day and Degenhardt. op. cit. pp. ٣٩٥ - ٣٩٧، ٢٨٥. Macridis: Modern Political Regimes ١٩٨٦. p. ٩٠.
- (٢٦) راجع: مصطفى الدباغ: إمبراطورية تطفو على سطح الإرهاب، ٢٠٠٤، ص ٤٣ وما بعدها؛ مايكل هاردي وأنطونيو نيجري: الإمبراطورية، تعريب فاضل جتكر، ٢٠٠٢، ص ٢٦٦ وما بعدها، ٣٤٦، ٣٦١.
- (٢٧) راجع: Russett, Bruce: Grasping the Democratic Peace, 1993, pp.11, 16, 54,120; Rosenberg, Arthur: Democracy and Socialism, 1939, p.361.
- (٢٨) لمزيد من التفاصيل حول الطبيعة الأوليغارشية للنظم الديمقراطية، راجع: د. طه بدوي: النظرية السياسية، ١٩٨٦، ص ١٢٣-١٣٢.
- (٢٩) راجع: د. طه بدوي: النظرية السياسية، ١٩٨٦، ص ١٢٣ وما بعدها.
- Hallowell, John H.: The Moral Foundation of Democracy, 1965, pp.1, 7; Rosenberg, Arthur: Democracy and Socialism, 1939, p.362; Sartori, Giovanni: The Theory of Democracy Revisited, 1987, pp. 137,139, 145, 148,225, 227, 230,231, 235,236, 238,239; Ball, Terence & Bellamy, Richard (eds.): Twentieth-Century Political Thought, 2003, p. 87.
- (30) Laski, Harold J.: Democracy in Crisis, 1933, pp.61ff.
- (٣١) راجع تفاصيل ونتائج الدراسات واستطلاعات الرأي حول الموقف من الديمقراطية في الدول الغربية في: Przeworski, Adam: Sustainable Democracy, 1995, p.57ff; Pool, Ithiel de Sola: op. cit., 13, 40-42, 67ff.
- (٣٢) تبين أن بعض المشطويين - وعددهم ٣٢٦. قد كُتِبَ قرين أسمائهم أنهم أدينوا بجرائم مستقبلية بعضها في القرن القادم؛ فكتب قرين أحدهم مثلاً أنه أدين بجريمة في ٣٠ يناير عام ٢٠٠٧، رغم أن القائمة أعدت عام ٢٠٠٠!!، والحقيقة أن قائمة المشطويين كانت لمواطنين أمريكيين من السود والأسبان، غالييتهم من الديمقراطيين الذين كان من المتوقع أن يصوّتوا لآل جور الديمقراطي، وليس لجورج بوش الجمهوري. ولا شك أن نتيجة هذه الواقعة لم تؤثر فقط على الأوضاع الداخلية في أمريكا؛ حيث كلفت آل جور منصب الرئاسة، بل وكان لها تأثيرها أيضاً على العالم الخارجي، وبالذات العالم الإسلامي، الذي بات بالنسبة لجورج بوش وسائر الجمهوريين كالعلم الأحمر بالنسبة لثور هائج!
- (٣٣) حول أبعاد ظاهرة تمويل الشركات والمنظمات للأحزاب الأمريكية، وخطورة هذه العملية وأثرها في تحويل النظام الأمريكي «الديمقراطي» من نظام قائم لخدمة مصالح الشعب إلى مجرد نظام يخدم المصالح الخاصة لرأس المال، راجع التفاصيل والمصادر في: عبدالعزيز صقر: الدين والدولة في الواقع الغربي، ١٩٩٥، ص ٢٣٢-٢٣٤، ٢٤٥.
- (٣٤) لمزيد من التفاصيل حول هذه الوقائع وغيرها راجع: جريج بالاست: أفضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها، ٢٠٠٤، ص ٧، ٩، ١٧، ٩٤، ١١١، ٢٤٥؛ إدوارد ليتوك: الحلم الأمريكي إلى أين؟، تعريب ليل غانم، ١٩٩٨، ص ١٦، ٢١٩، رامزي كلارك وآخرون: الإمبراطورية الأمريكية، ٢٠٠١، ج ١، ص ١٩٠-١٩٥.
- (٣٥) راجع التفاصيل والمصادر في: شاكر النابلسي: الفكر العربي في القرن العشرين، ٢٠٠١، ص ٩ وما بعدها، وص ١٦٣ وما بعدها.
- (٣٦) راجع: عبدالعزيز صقر: دور الدين في الحياة السياسية في الدولة القومية، تحليل تجريبي، رسالة دكتوراه، ١٩٩٠، ص ١٠-١٦، ٤١-٤٢، ٧٦، ٧٩، ٩٦، ٩٨، ١٠٣، ١٠٥-١٠٦، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٥؛ عبدالعزيز صقر: الدين والدولة في الواقع الغربي، دراسة لموقع ودور الدين في الدولة القومية، ١٩٩٥، ص ٢٨٢ وما بعدها.
- (٣٧) طه بدوي: النظرية السياسية، ١٩٨٦، ص ١٣٠.

- د/ محمد طه بدوي: النظرية السياسية - النظرية العامة للمعرفة السياسية (القاهرة والإسكندرية: المكتب المصري الحديث، ١٩٨٦).

- مصطفى الدباغ: إمبراطورية تطفو على السطح الإرهاب (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤).

(ب) كتب مترجمة إلى العربية :

- تاريخ الفلاسفة، ترجمه من الفرنسية إلى العربية: عبدالله أفندي حسين المصري (القاهرة: بدون دار نشر، ١٩١٠).

- إدوارد ليتواك: الحلم الأمريكي إلى أين؟، تعريب ليلي غانم (بيروت: دار الأمانة الحديثة، ١٩٩٨).

- جريج بالاست: أفضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها، ترجمة مركز التعريب والبرمجة (بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤).

- جون أ. هامرتن: تاريخ العالم، ترجمة: إدارة الترجمة بوزارة المعارف العمومية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، د.ت).

- مايكل هاردت وأنطونيو نيغري: الإمبراطورية إمبراطورية العولمة الجديدة، تعريب فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العيكان، ٢٠٠٢).

- ميشيل ستيوارت: نظم الحكم الحديثة، ترجمة أحمد كامل (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٢).

- ه.أ.ل. فشر: تاريخ أوروبا في العصر الحديث، تعريب أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع (القاهرة: دار المعارف، ١٩٤٦-١٩٥٣).

- ول ديورانت: قصة الحضارة، ترجمة محمد بدران، المجلد الرابع: حياة اليونان: الكتاب ٨، ٧ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١).

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : مصادر :

- أرسطو: السياسة، ترجمه من الإغريقية إلى الفرنسية وقدّم له وعلّق عليه: بارتلمي سانتهيلير، نقله إلى العربية: أحمد لطفي السيد (القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٧).

- أفلاطون: آخر أيام سقراط، نقله إلى العربية: أحمد الشيباني (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت).

- أفلاطون: الجمهورية، ترجمة د. فؤاد زكريا، راجعها على الأصل اليوناني: د. محمد سليم سالم (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، د.ت).

ثانياً: رسائل علمية:

- عبدالعزيز صقر: دور الدين في الحياة السياسية في الدولة القومية، تحليل تجريبي - رسالة دكتوراه (كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٠).

ثالثاً: مراجع :

(أ) كتب باللغة العربية :

- حامد عبدالله ربيع (محقق): سلوك المالك في تدبير الممالك، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي الربيع (القاهرة: دار الشعب، ج ١ سنة ١٩٨٠، ج ٢ سنة ١٩٨٣).

- شاكر النابلسي: الفكر العربي في القرن العشرين، ج ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١).

- د. عبدالعزيز عبدالغني صقر: الدين والدولة في الواقع الغربي، دراسة لموقع ودور الدين في الدولة القومية (القاهرة: دار العلم للجميع، ١٩٩٥).

Regimes (Canada: Little, Brown & company, 1986).

- Merkl, P.H. and Smart, N. (eds.): Religion and Politics in the Modern World (N.Y.: N.Y. University Press, 1985).
- Ostrom, Vincent: The Meaning of Democracy and the Vulnerability of Democracies (USA: The University of Michigan Press, 1997).
- Przeworski, Adam: Sustainable Democracy (U.K. & N.Y.: Cambridge University Press, 1995).
- Rosenberg, Arthur: Democracy and Socialism (N.Y.: Alfred. A. Knopf, 1939).
- Pool, Ithiel de Sola et al: Symbols of Democracy (USA: Greenwood Press, 1981).
- Russett, Bruce: Grasping the Democratic Peace (Princeton University Press, 1993).
- Sartori, Giovanni: The Theory of Democracy Revisited (New Jersey: Chatham House Publishers, 1987).
- Spitz, David: Democracy and the Challenge of Power (N.Y.: Columbia University Press, 1958).
- Thorson, Thomas Landon: The Logic of Democracy (N.Y.: Holt, Rinehart & Winston, 1962).

(د) مجلات:

- مجلة السياسة الدولية.
- مجلة دراسات اشتراكية.

(ج) كتب باللغة الإنجليزية :

- Alpher, Joseph (ed.): Nationalism and Modernity (N.Y.: Praeger Publishers, 1973).
- Ball, A.R. and Millard, F.: Pressure Politics in Industrial Societies (London: MacMillan Education Ltd., 1986).
- Ball, Terence & Bellamy, Richard (eds.): Twentieth-Century Political Thought, (UK & N.Y.: Cambridge University Press, 2003).
- Bratton, Michael & Van de walle, Nicolas: Democratic experiments in Africa (United Kingdom & N.Y.: Cambridge University Press, 1997).
- Day, A.J. and Degenhardt, H.W. (eds.): Political Parties of the World (United Kingdom: Longman Group Limited, 1980).
- Downing, David: Democracy (Britain: Heinemann Library, 2002).
- Graham, Robert A.: Vatican Diplomacy - A Study of Church and State on the International Plane (N.J.: Princeton University Press, 1959).
- -Hagopian, mark N.: Regimes, Movements and Ideologies (N.Y.: Longman Inc., 1978).
- -Hallowell, john H.: the Moral Foundation of Democracy (Chicago and London: the University of Chicago Press, 1965).
- Laski, Harold J.: Democracy in Crisis (USA: The University of North Carolina Press, 1933).
- Lerner, Max: It is Later than You Think, the Need for a Militant Democracy (N.Y.: the Viking Press, 1938).
- Leyden, W. Von: Aristotle on Equality and Justice (London: The Macmillan Press Ltd., 1985).
- Lipson, Leslie: The Democratic Civilization (N.Y.: Oxford University Press, 1964).
- Livingston, William S.: A Prospect of Liberal Democracy (USA: The University of Texas Press, 1979).
- Macridis, Roy C.: Modern Political

معلومات إضافية

تعريفات الديمقراطية:

لا يوجد تعريف معاصر جامع مانع لمعنى الديمقراطية، وقد قدمت التقاليد الغربية المعاصرة العديد من المفاهيم عن الديمقراطية، ولعل ذلك يرجع إلى الخلط بين مفهوم أو جوهر المفهوم الديمقراطي للحكم من جهة، وآليات أو تطبيقات هذا المفهوم في الواقع الاجتماعي؛ ارتباطاً بخصائص كل مجتمع وسماته الخاصة من جهة أخرى.

ويعرفها أبراهام لنكولن بأنها «حكم الشعب بواسطة الشعب لمصلحة الشعب»، أما بورديو فيعرفها «بأنها نظام حكم يهدف إلى إدخال الحرية في العلاقات السياسية»، وهناك عشرات التعريفات الأخرى، نستطيع من خلالها القول: إنه لا يوجد تعريف جامع مانع للديمقراطية صالح لكل زمان ومكان، لكن ذلك لا ينفي أن للديمقراطية قوانين وقيماً لا بد من مراعاتها وهي: الحرية، المساواة، العدل، التسامح، الرفاهية.

ويعرفها الأستاذ محمد عبد الجبار الشبوط بأنها «خيار سياسي إجرائي لتنظيم عملية تداول السلطة في المجتمع الإنساني، كونه مجتمعاً مستقراً من الناحية السياسية.. هذا على أساس أن الديمقراطية في معناها المعاصر تعني: تلك المنظومة من الآليات المحايدة الهادفة إلى تنظيم عملية تبادل السلطة بطريقة سلمية ودورية، وعلى أساس الاختيار الشعبي المتمثل بالانتخابات، وهي بهذا حل سلمي لمسألة الصراع، أو التدافع في المجتمع الإنساني على السلطة والنفوذ والحكم، وهي بهذا تفرق عن الحلول الأخرى لهذه المسألة، التي تتصف بالعنف والدموية».

فإن كل أشكال الديمقراطية هذه، تعتمد لبعض المدى على المفهوم اليوناني القديم «ديمقراطيا»، والذي يعني «حكم الشعب» المشتق من الكلمتين «ديموس»، «شعب» و«كراتوس»، «حكم». هذه الجزء المركزي من المفهوم، لا يزال يشكل نقطة أساسية في تعريفات الديمقراطية الحديثة، ويتضمن ذلك إعلان فيينا سنة ١٩٩٣، الذي جاء فيه أن:

«الديمقراطية تركز على تعبير الشعب عن رغبته في تقرير نظامه السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، ومشاركته الكاملة في جميع نواحي الحياة».

ولكن بالحديث عن المجتمع الحر فإن الديمقراطية تعني حكم الشعب لنفسه بصورة منفردة من خلال حق الملكية الخاصة، والحقوق والواجبات المدنية (الحرية والمسؤوليات الفردية)، وهو ما يعني توزيع السلطات من القمة إلى الأفراد المواطنين، والسيادة بالفعل في المجتمع الحر هي للشعب، ومنه تنتقل للحكومة وليس العكس.

إن مصطلح الديمقراطية بشكله الإغريقي القديم قد تم نحتة في أثينا القديمة في القرن

الخامس ق.م، والديمقراطية الآثنية عموماً يُنظر لها على أنها من أولى الأمثلة التي تتطابق مع المفاهيم المعاصرة للحكم الديمقراطي.

إلا أن أولى أشكال الديمقراطية ظهرت في جمهوريات الهند القديمة، والتي وُجدت في فترة القرن السادس ق.م، ووفقاً للمؤرخين اليونانيين فإن دولتي سباركايي وسامباستاي، وذلك في القرن الرابع ق.م، واللذان تعرفان اليوم بباكستان وأفغانستان كان شكل الحكم فيهما ديمقراطيًا وليس ملكيًا.

أنواع الديمقراطية:

- الديمقراطية المباشرة: وتسمى عادة بالديمقراطية النقية، وهي نظام يُصوّت فيه الشعب على قرارات الحكومة، مثل المصادقة على القوانين أو رفضها، وتسمى بالمباشرة؛ لأن الناس يمارسون بشكل مباشر سلطة صنع القرار من دون وسطاء أو نواب ينوبون عنهم.

- الديمقراطية النيابية: وهي نظام سياسي يصوّت فيه أفراد الشعب على اختيار أعضاء الحكومة الذين بدورهم يتخذون القرارات التي تتفق ومصالح الناخبين، وتسمى بالنيابية؛ لأن الشعب لا يصوت على قرارات الحكومة، بل ينتخب نوابًا يقررون عنهم ذلك.

- الديمقراطية الليبرالية (الحرّة): في الاستخدام الشائع يتم الخلط خطأً بين الديمقراطية والديمقراطية الليبرالية، ولكن الديمقراطية الليبرالية هي بالتحديد شكل من أشكال الديمقراطية النيابية؛ حيث السلطة السياسية للحكومة مقيدة بدستور يحدد بدوره حقوق وحرّيات الأفراد والأقليات، (وتسمى كذلك الليبرالية الدستورية). ولهذا يضع الدستور قيودًا على ممارسة إرادة الأغلبية. أما الديمقراطية غير الليبرالية فهي التي لا يتم فيها احترام هذه الحقوق والحرّيات الفردية. ويجب أن نلاحظ أن بعض الديمقراطيات الليبرالية لديها صلاحيات لأوقات الطوارئ، والتي تجعل هذه الأنظمة الليبرالية أقل ليبرالية مؤقتًا؛ إذا ما طبقت تلك الصلاحيات (سواء كان من قبل الحكومة أو البرلمان أو عبر الاستفتاء).

- الديمقراطية غير الليبرالية (غير الحرّة): هي نظام حكم توجد فيه انتخابات ديمقراطية، وفيه تنتخب الأغلبية الديمقراطية الحكومة، ولكنها غير مقيدة من انتهاك حرمة حريات الأفراد أو الأقليات. وقد يعود سبب ذلك إلى انعدام القيود الدستورية على سلطات الهيئة التنفيذية المنتخبة، أو إلى انتهاك قيود موجودة أصلاً. إن تجربة بعض دول الاتحاد السوفييتي السابق هي التي جلبت الأنظار إلى هذه الظاهرة، رغم أن أصلها أقدم من ذلك. بعض المنتقدين لنظام الديمقراطية غير الليبرالية يقترحون الآن بأسبقية سيادة القانون على الديمقراطية، وهو ما يتضمن القبول الغربي بالأمر الواقع بما يسمى «الديمقراطيات غير الليبرالية».

- الديمقراطية الاشتراكية: يمكن القول بأن الديمقراطية الاشتراكية مشتقة من الأفكار الاشتراكية والشيوعية في إطار تقدمي وتدرجي ودستوري. العديد من الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية

في العالم توصلت - لأسباب أيديولوجية أو براغماتية- تبنت استراتيجية التغيير التدريجي من خلال المؤسسات الموجودة، أو من خلال سياسة العمل على تحقيق الإصلاحات عوضاً عن التغيير الثوري المفاجئ.

- أخيراً هناك الديمقراطية المسيحية والديمقراطية الملكية والديمقراطية الجمهورية والديمقراطية النيابية وديمقراطية الحزب الواحد..... إلخ.

خلفية تاريخية:

الديمقراطية كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية $\Delta\eta\mu\omicron\varsigma$ أو $Demos$ ، وتعني عامة الناس، والنصف الثاني $K\rho\alpha\tau\acute{\iota}\alpha$ أو $kratia$ وتعني حكم، $Demoacratia$ حكم عامة الناس، الديمقراطية بمفهومها العام هي العملية السلمية لتداول السلطة بين الأفراد أو الجماعات، التي تؤدي إلى إيجاد نظام اجتماعي مميز يؤمن به، ويسير عليه المجتمع ككل على شكل أخلاقيات اجتماعية. يمكن استخدام مصطلح الديمقراطية بمعنى ضيق لوصف دولة- قومية، أو بمعنى أوسع لوصف مجتمع حر. والديمقراطية كشكل من أشكال الحكم هي حكم الشعب لنفسه بصورة جماعية، وعادة ما يكون ذلك عبر حكم الأغلبية، عن طريق نظام للتصويت والتمثيل النيابي. ولكن بالحديث عن المجتمع الحر فإن الديمقراطية تعني حكم الشعب لنفسه بصورة منفردة من خلال حق الملكية الخاصة، والحقوق والواجبات المدنية (الحريات والمسؤوليات الفردية)، وهو ما يعني توسيع مفهوم توزيع السلطات من القمة إلى الأفراد المواطنين. والسيادة بالفعل في المجتمع الحر هي للشعب، ومنه تنتقل إلى الحكومة وليس العكس.

ومصطلح الديمقراطية بشكله الإغريقي القديم تم نحته في آثينا القديمة في القرن الخامس قبل الميلاد، والديمقراطية الآثينية عموماً يُنظر إليها على أنها من أولى الأمثلة التي تنطبق عليها المفاهيم المعاصرة للحكم الديمقراطي. كان نصف أو ربع سكان آثينا الذكور فقط لهم حق التصويت، ولكن هذا الحاجز لم يكن حاجزاً قومياً، ولا علاقة له بالمكانة الاقتصادية، فبغض النظر عن درجة فقرهم كان كل مواطني آثينا أحراراً في التصويت والتحدث في الجمعية العمومية. وكان مواطنو آثينا القديمة يتخذون قراراتهم مباشرة بدلاً من التصويت على اختيار نواب ينوبون عنهم في اتخاذها. وهذا الشكل من الحكم الديمقراطي الذي كان معمولاً به في آثينا القديمة يسمى بالديمقراطية المباشرة أو الديمقراطية النقية. وبمرور الزمن تغير معنى «الديمقراطية» وارتقى تعريفها الحديث كثيراً منذ القرن الثامن عشر مع ظهور الأنظمة «الديمقراطية» المتعاقبة في العديد من دول العالم.

أهم المصادر: بين الأنظمة الشمولية والديمقراطية، د. هادي حسن عليوي، جريدة الصباح.

مادة بحثية تحت عنوان الديمقراطية وحقوق الإنسان، للباحثة جولي نورمن.

الموسوعة العربية العالمية Global Arabic .

<http://arabic.tharwaproject.com/node/6158>

<http://ar.wikipedia.org/wiki/....>